مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر

The Role of Idustrial Policies in the Developement of Pharmaceutical Industry In Algeria

ط.د / لزهر بن عبد الرزاق
Lazharnono1710@gmail.com
جامعة محمد خيضر بسكرة

أ.د/ جمال خنشور
khenchour_djamel@yahoo.fr
جامعة محمد خيضر بسكرة

تاريخ الاستلام: 2018/05/24 تاريخ التعديل: 2018/06/15 تاريخ قبول النشر : 2018/06/28
تصنيف JEL: D04

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة تدخل الحكومة الجزائرية في قطاع الأدوية من خلال أدوات السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي لكشف كل ما يتعلق بجوانب السياسة الصناعية و المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات والتطورات التي تم معالجتها في الجدوال ،حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الأدوية تجسدت في شكل قوانين وتشريعات سعت من وراءها الحكومة الجزائرية إلى تنظيم سوق الأدوية و فتحه أمام الخواص في مجال الإنتاج والإستيراد مما أدى إلى غزو الأدوية الاجنبية للأسواق المحلية وزيادة حدة المنافسة، ونتيجة لهذه التغيرات اتجهت الدولة بسياستها الصناعية نحو دعم الصناعة المحلية عن طريق القروض الصناعية وحماية المنتج المحلي بواسطة منع إستيراد الادوية المنتجة محليا بهدف الخروج من التبعية الخارجية و تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أن قصور التشريعات المنظمة لقطاع الأدوية وعدم ثباتها أدى إلى عرقلة تطور صناعة الدواء في الجزائر حيث أن الإنتاج المحلي لا يغطي سوى 37 %من السوق الوطني للأدوية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الصناعية، قطاع الأدوية، التبعية الخارجية، الانتاج الوطني.

Abstract:

The objective of this study is to highlight the contribution of the Algerian government's intervention in the pharmaceutical sector through the tools of industrial policies in the development of the pharmaceutical industry. This study is based on a descriptive approach to uncover all aspects of industrial policy and the analytical approach to analyse the different data in the tables, In this study we found that the industrial policies applied in the pharmaceutical sector were embodied in the form of laws and legislation sought to regulate the pharmaceutical market and to open it to the private sector in the field of production and importation, which led to the invasion of foreign drugs to local markets and the increase of competition to national industry, As a result of these changes, the State directed its industrial policy towards supporting the local industry through industrial loans and protecting the local product by preventing the importation of locally produced medicines in order to avoid external dependence and self-sufficiency. But due to the shortcomings of these laws and regulations and its lack of persistency Algerian drug industry is facing a lot of obstacles, and the local production covers only 37% of the national drug market.

Key words: Industrial policies, the pharmaceutical sector, External Dependency، National production

مقدمة:

تعتبر صناعة الأدوية من الصناعات الحيوية والاستراتيجية الهامة على المستويين المحلي والعالمي وذلك لارتباطها بصحة الإنسان واستقراره من جهة، وكصناعة تنافسية من جهة أخرى نظرا لتعدد مجال تسويقها وضمان عوائدها، وقد قامت أغلب الدول بالتدخل في هذه الصناعة من خلال تطوير سياساتها الصناعية بسن عدة قوانين و إجراءات لحماية قطاعاتها الصناعية، والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بتطوير مجالها الصناعي، حيث قامت بعدة سياسات وإجراءات في إطار السياسات الصناعية من أجل تنظيم وتحسين الهيكل الصناعي لكل القطاعات، ويعد قطاع الأدوية من القطاعات

الاستراتيجية حيث سعت الدولة من خلال سياساتها الصناعية المنتهجة لتحقيق أمنها الذاتي والخروج من التبعية الدولية خاصة بعد توجهها إلى نظام السوق المفتوحة في مطلع سنة 1990، مع عدم ارتكازها على صناعة فعالة في هذا المجال، وتكاد تكون المؤسسات القائمة على هذه الصناعة منعدمة ، الأمر الذي أوجب عليها إنشاء بنية صناعية متنوعة من المؤسسات المتخصصة في صناعة الأدوية سواءا من حيث الإنتاج أو البحث والتطوير.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن طرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

مامدى مساهمة السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر؟

ويمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الاسئلة الفرعية التالية:

– فيما تجسدت السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الادوية في الجزائر؟

– ما مدى نجاح السياسات الصناعية لقطاع الادوية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث والاشكاليات الفرعية المفسرة له نقترح الفرضيات التالية:

1–تجسدت السياسات الصناعية لقطاع الأدوية في الجزائر في شكل نصوص قانونية وتشريعات تدخلت بها الدولة لتنظيم سوق الدواء.

2–نجحت الجزائر من خلال السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء من خلال تغطية الطلب على الأدوية من الانتاج المحلي بنسب عالية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا العمل في النقاط التالية:

–التعريف بالسياسات الصناعية وأهميتها في تحقيق التنمية الصناعية

–توضيح أنواع السياسات الصناعية وأدواتها

–الإطلاع على واقع سوق الأدوية في الجزائر

–التعرف على مختلف السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الأدوية في الجزائر

خطة البحث

للإحاطة بمختلف جوانب البحث والوصول إلى الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة سنتعرض أولا إلى المفاهيم المتعلقة بالسياسات الصناعية وأنواعها ومختلف

الأدوات التي تتدخل بها الدولة للتأثير على القطاعات الاقتصادية، ومن بعدها نتطرق إلى واقع سوق الأدوية في الجزائر من حيث حجم السوق وتطور الانتاج المحلي و الاستيراد، وفي الأخير نتكلم عن السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الأدوية وما مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة منها .

I الجانب النظري للسياسات الصناعية

سنحاول التطرق من خلال هذا البند إلى أهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالسياسات الصناعية ومبررات تدخل الدولة في ظل الحرية الاقتصادية بالاضافة إلى أنواعها والأدوات التي تستخدمها الدولة في إطار السياسات الصناعية

1-مفهوم السياسات الصناعية:

هناك تعريفات عديدة للسياسة الصناعية ، فمن جهة يعرف (REICH . R) المرافع الكبير عن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة بأنها "منظومة من الإجراءات الحكومية مصممة لدعم الصناعات التي تمتلك إمكانيات تصديرية و خلق فرص العمل ودعم البنية التحتية للإنتاج" **(مدحت كاظم القريشي،2012، ص4)**،كما عرف خليل حسن السياسات الصناعية بأنها" مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة ذلك عبر عدة وسائل كالتعريفة الجمركية أو الرسوم وسعر الصرف ، بالإضافة إلى الإئتمان المصرفي والدعم وسعر الفائدة بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية لجهة الإنتاج أو الاستثمار أو غيره ... الخ ، وبالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة "**(حسين خليل،2007،ص273)**

أما كارسون "CERSON" فقد أوضح عملية الترابط الوثيق بين القطاعين العام و الخاص عند إعداد السياسة الصناعية و عرفها بأنها " التنظيم المتماسك لأنشطة القطاعين العام والخاص ذات الأثر في إتخاذ قرارات تنمية الإنتاج والاستثمار والبنية الأساسية ورأس المال البشري والتجارة الدولية لتحفيز الناتج القومي من حيث الكم والنوع ومزيج المنتجات والخدمات"**(روبرت كارسون ترجمة دانيال رزق،1993،ص 45)**

كذلك عرفها عبد المجيد قدي على أنها " مختلف التدابير التي غايتها إيجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة ، وبالتالي لا تؤخذ ضمن السياسات الصناعية إلا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية ، سواءا كان ذلك عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز" **(عبد المجيد قدي ،2003 ،ص242)**

وهناك من يستخدم تعريف أوسع مثل (PINDER.J) بحيث يشمل كل السياسات المصممة لدعم الصناعة بما فيها محفزات الاستثمار المالية و النقدية و الاستثمار المباشر وبرامج التجهيز ومحفزات للبحوث والتطوير وسياسات دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة.**(مدحت كاظم القريشي،2012، ص 4)**

كما عرفها" Andrew Goh" بأنها "تشكيلة واسعة من الاجراءات الحكومية صممت لترقية النمو وزيادة منافسة قطاع أو قطاعات معينة ، هذه الإجراءات تدل في الغالب على المعاملة التفضيلية، كما قال بأن التسهيلات الحكومية تصنع السياسات الصناعية والتي حتماً تؤدي إلى خلق الإبداع" **(Andrew Goh ,2005,p7)**

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة الصناعية هي منظومة من الأدوات(إجراءات وأشكال من التدخل المباشر في النشاط الإقتصادي)بحيث تستطيع الدولة من خلالها تشجيع وتطوير نشاطات أو قطاعات إقتصادية محددة.

2- مبررات السياسات الصناعية

إن المؤيدين للسياسات الصناعية يرفضون فرضية التكيف الآلي لقوى السوق ويعترفون بالدور الأساسي الذي يلعبه التغير التكنولوجي في التنمية .ولهذا فإن السوق لا تضمن بالضرورة توزيع الموارد الاقتصادية للنشاطات التي تتمتع بالعوائد المتزايدة . وطبقا لهذه المقاربة فإن التدخل الحكومي ضروري لخلق المحفزات التي تجعل من الممكن البحث عن الامكانات التكنولوجية ودعم تراكم القدرات الانتاجية والمعرفة

ولا بد من الإشارة إلى مفهوم فشل السوق والذي يحدث عندما لا تستطيع السوق تحقيق الحلول الكفوءة، وذلك عندما لا توجد الأسواق التنافسية أو أن الأسواق التنافسية غير كاملة ولا سيما عندما يكون هناك عدم تناسق في المعلومات أو وجود وفورات

الحجم أو العوامل الخارجية، كما يحدث فشل السوق أيضا عندما تكون قرارات الاستثمار معتمدة على بعضها وتتطلب تنسيقا، إن وجود هذه الحالة يبرر التوجه نحو إستخدام السياسة الصناعية.

وهناك العديد من المبررات الاقتصادية التي تستخدم لتبني السياسة الصناعية وأهمها: **(مدحت كاظم القريشي ،2012، ص ص 9-11)**

* إن من أكثر المبررات وضوحا لإستخدام السياسة الصناعية هي حجة الصناعة الناشئة وذلك بإستخدام الحماية التجارية ،ويؤكد البعض بأن وجود حالة وفورات التعلم في العمل فيما بين الصناعات يعزز بشكل كبير حالة التدخل لصالح الصناعات الناشئة.

*إن السوق الدولية متركزة بشكل أكبر من السابق، والانتاج العالمي والتجارة الدولية والتكنولوجيا اصبحت تخضع الى هيمنة الشركات متعددة الجنسية وتسارعت التغيرات التكنولوجية، وأصبح الإنتاج مكثفا للمعرفة، كل هذه العوامل تؤثر سلبا على آفاق التنمية في البلدان النامية مما يفرض الحاجة لدى البلدان المذكورة للتدخل الحكومي.

* إن وجود حالة فشل السوق تعيق وظيفة الأسواق الحرة وتمنع قدرة البلدان على تحقيق الأهداف التنموية ، ولهذا فإننا نحتاج في مثل هذه الحالة إلى تدخل الدولة للتغلب على فشل الاسواق وإستخدام السياسة الصناعية .ولهذا فإن وجود حالة فشل السوق يعتبر مبرراً تقليدياً لإستخدام السياسة الصناعية.

* يشير المؤيدون لإستخدام السياسة الصناعية إلى أن هناك مجالاً للتدخل عندما تكون الاسواق يشوبها التشوه وغياب شروط المنافسة، أو عندما تكون السوق ليست كاملة أي غياب شروط المنافسة الكاملة .

3-أنواع السياسات الصناعية

تسعى الدولة دائما لتنظيم اقتصادها وحمايته من الأزمات والإختلالات من خلال التأثير على القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى في شتى المجالات من خلال السياسات الصناعية وذلك بآليتين هما:

1-السياسات الصناعية العمودية : هي التي تطبق الإجراءات المختلفة على قطاعات معينة(منتقاة) وتستهدف التأثير على إنتاج صناعات معينة

2-السياسات الصناعية الافقية : تطبق الإجراءات المختلفة على جميع القطاعات الصناعية و تركز تحسين نوعية المستلزمات في عملية الإنتاج والتي تفيد جميع الصناعات.**(مدحت كاظم القريشي،2012 ،ص ص 5-6)**

وسواء كانت السياسات الصناعية أفقية أو عمودية في نطاقها، فإنها عبارة عن أدوات تدخلية تستخدمها الحكومات لإنشاء مسار للعمل وتحقيق نتيجة أو أكثر في مجال السياسات و الأهم تحقيق تأثيرات في مجال السياسات العامة **(حطاب موراد ،2016،ص 23)**.

4-أدوات السياسات الصناعية:

تسعى الدولة من خلال السياسات الصناعية بالتدخل في الاقتصاد وذلك بواسطة أدوات هذه السياسات، ويمكن تلخيص أهم السياسات الصناعية في:

4-1- سياسة الترخيص الصناعي (أحمد سعيد بامخرمة ،1994، ص 251)

تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومن ثم مستوى التركز فيها من خلال تأثيرها المباشر على عدد المؤسسات في الصناعة وغير مباشر على أحجامها وكذلك الحجم الكلي للصناعة، وإذا ما تمعنا في معايير الترخيص الصناعي التي تسترشد الجهات المسئولة بها في منح التراخيص الجديدة نجد أهمها الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (الطلب الكلي). ولابد أيضا للسياسات الصناعية أن تأخذ في الاعتبار الاتجاهات التركيزية في الصناعة عند اتخاذ القرارات الخاصة بالتراخيص الصناعية لما لذلك من احتمالات التأثير على مستوى الأسعار في السوق، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الإنتاجية.

4-2 سياسة الحماية الجمركية

تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع و تدعيم هذه الصناعات، خاصة في الدول النامية ذات الصناعات الناشئة، حيث تتضح أهمية هذه السياسة من خلال مبادئ السياسة الصناعية التي تشمل تقديم الحوافز لمشاريع القطاع الصناعي، من ضمن هذه الحوافز فرض ضرائب جمركية على

المنتجات الأجنبية المنافسة و ذلك لحماية المنتجات المحلية ، ويعتمد تنفيذ هذه السياسة على عدة أسس أو شروط من أهمها :(**أحمد سعيد بامخرمة، 1994، ص 254)**

* أن يكون إنتاج الصناعات المطلوب حمايتها كافيا لتغطية الجزء الأكبر من إحتياجات السوق المحلية

* أن يكون الإنتاج المحلي على درجة مناسبة من الجودة

* أن تكون أسعار المنتج المحلي مرتفعة نسبيا عن الأسعار التي تباع بها المنتجات المستوردة المنافسة في الاسواق المحلية نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج في الصناعات الوطنية

*أن تكون الصناعة المطلوب حمايتها أهمية للاقتصاد الوطني

4-3 سياسة القروض الصناعية

الهدف الأساسي لسياسة لقروض الصناعية هو تشجيع وتحفيز الإقدام على إنشاء المشروعات الصناعية خاصة التي تحقق أهدافا عامة للصناعة الوطنية

تساهم القروض الصناعية أيضا في التأثير على مؤشرات أخرى في الصناعة كمستوى التركز من خلال تأثيرها على عدد المؤسسات وظروف الدخول إلى الصناعة عن طريق تسهيل التغلب على متطلبات رأس المال كأحد العوائق الرئيسية للدخول إلى الصناعة

غير أن سياسة القروض الصناعية يمكن أن تساهم في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة بصورة أكثر إيجابية وبالأخص نحو تحقيق المستوى الأمثل للتركز في الصناعة، عن طريق إستخدام عدة إجراءات محددة ومباشرة تخدم هذا الهدف. **(أحمد سعيد بامخرمة ، 1994 ، ص ص 259-260)**

4-4 سياسة المشتريات الحكومية

ترمي هذه السياسة بصورة عامة إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض الذي تقرر التأمين من أجله ولو كانت تقل في المواصفات عن مثيلاتها الاجنبية، على أساس إجراء المنافسة بين هذه المنتجات في حالة تعدد المصانع المنتجة لها، أما في حالة اقتصار إنتاجها على مصنع واحد فلابد من وضع تسعيرة سنوية وفقا للأسس الموضوعة من قبلها وذلك من أجل تحديد سعر الشراء.

تهدف هذه السياسة بصورة أساسية الى تشجيع وتدعيم الصناعات الوطنية في مواجهة منافسة السلع الأجنبية خاصة عندما تصطدم بسياسات تسويقية إغرائية من المصدرين الأجانب، وهي بذلك تشبه سياسة الحماية الجمركية من حيث التأثير ، وبالتالي يمكن استخدامها في التأثير على هيكل الصناعة .

إن فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها يعتمد على مدى قدرة المؤسسات المستفيدة في تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق إقتصاديات الحجم ومن ثم زيادة مستوى المنافسة أمام السلع الاجنبية، وليس مجرد تحويلها إلى مصدر للأرباح خاصة عندما تكون أسعارها أعلى من أسعار السلع الأجنبية **(أحمد سعيد بامخرمة ، 1994، ص 261-262)**

4-5 سياسة الإعفاء من ضرائب الشركات

تقوم هذه السياسة على إعفاء الشركات المحلية من الضرائب المقررة حتى تحفز وتعزز من تنافسية مؤسساتها المحلية بحيث تحقق هذه الأخيرة ميزة تنافسية من حيث التكاليف، هذه السياسة بقدر ما هي ذات فعالية في تحقيق الاستثمار الصناعي فإنها يمكن أن تستخدم أيضا في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة كمستوى التركز و ظروف الدخول الى الصناعة من خلال تأثيرها على عدد المؤسسات في الصناعة ، غير أن أكثر إستخدامها فعالية في مجال هيكل الصناعة قد يكون من خلال تأثيرها على حجم مشاركة رأس المال الأجنبي بربط الإعفاء من ضرائب الشركات بالحد الادنى من مساهمة رأس المال الوطني في المشروع .

4-6 سياسة سعر الصرف

من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية، حيث أن تخفيض سعر العملة الوطنية يجعل الأسعار النسبية للسلع المستوردة أعلى والأسعار النسبية للصادرات أقل.

إن تأثير تخفيض سعر العملة مشابه على الأقل من جانب الواردات لتأثير الحماية الجمركية، غير أن تأثير سياسة تخفيض سعر العملة أشمل حيث قد يطال السلع الرأسمالية المستوردة ومستلزمات الإنتاج فيجعلها أعلى سعرا.

4-7 سياسة مكافحة الاحتكار

تتلخص سياسات مكافحة الاحتكار التي تتبع في بعض الدول في الآتي:

*القوانين أو الأنظمة التي تمنع الاتفاقيات (العلنية أو السرية) الاحتكارية (التواطئية) بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة على سوقها أو تحديد سعرها، وتهدف قوانين أو أنظمة مكافحة الاحتكار بالدرجة الأولى إلى إزالة أوعلى الاقل تقليص حجم الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع من جراء الترتيبات الإحتكارية المؤدية إلى تحديد سعر السلعة عند مستوى يكون غالبا أعلى من السعر الذي سيسود في غياب إتفاقيات الاحتكار ، كما يمتد النظر إلى مدى تأثيرها على مستوى المنافسة المحتملة في سوق الصناعة و ليس مجرد تأثيرها على سعر السلعة.

* القوانين أو الأنظمة المنظمة للإندماج بين المؤسسات في صناعة معينة ، التي يمكن أن ينتج عنها إتجاهات إحتكارية في السوق

*القوانين أو الأنظمة التي تنظم إحتكار إنتاج بعض السلع ، خاصة سلع (أو خدمات) الإحتكار الطبيعي التي قد تقتضي ظروف أو تكاليف إنتاجها، كتناقص تكاليف الإنتاج بزيادة حجم الانتاج، أن يتولى اقتصاديا إنتاجها منتج واحد ، فإن الدولة تتدخل إما بإنتاج السلعة مباشرة او إعطاء إمتياز إنتاجها لمنتج واحد مع الإحتفاظ بحقها في الإشراف على تسعير إنتاجها و كذلك حجم ونوعية إنتاجها

4-8 السياسات الحكومية تجاه الإندماج بين المؤسسات

تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة بتقوية الاتجاهات الاحتكارية فيها وما يترتب على ذلك من إنخفاض رفاهية المستهلكين لصالح المنتجين أو بمعنى آخر زيادة الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع، إضافة إلى تأثير الاندماج على ظروف الدخول إلى السوق أي يخلق عوائق أمام المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعة.**(أحمد سعيد بامخرمة، 1994، ص ص 263-274)**

4-9 سياسات الأسواق المفتوحة (بن عزرين عزالدين،2012، ص32)

نظرا لصعوبة تطبيق شروط المنافسة التامة في واقع كثير من الصناعات بما في ذلك شرط ثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية حتى يمكن الوصول إلى المستويات المثلى من الكفاءة التخصيصية والداخلية وغياب الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع استعضت نظرية الأسواق المفتوحة بمفهوم التهديد بالدخول إلى الصناعة أو المنافسة الكامنة للوصول إلى القسط الأكبر من المزايا التي يمكن أن تحققها المنافسة

التامة وأهمها انخفاض مستوى الأسعار من دون الحاجة إلى التضحية بهيكل الصناعة الذي يساهم في ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية والمتمثل في المؤسسات الضخمة الحجم التي يمكن أن تستفيد من اقتصاديات الحجم أي انخفاض التكلفة المتوسطة كلما ازداد حجم الإنتاج.

II واقع سوق الأدوية في الجزائر

السوق الجزائري هو ثالث أهم الأسواق في إفريقيا بعد كل من افريقيا الجنوبية ومصر، ويفوق حجمه 3.2 مليار دولار في سنة 2016، وهي في نمو مستمر بحكم النمو الديمغرافي وتحسن التغطية الصحية ، فهي بذلك ذات جاذبية كبيرة بالنسبة للمتعاملين الأجانب، خاصة إذا علمنا أن الصناعة الدوائية في الجزائر تستطيع تغطية كل هذا الطلب الكبير، وهو يواجه منافسة كبيرة منذ أن تم السماح للخواص بإستيراد المنتجات الدوائية

إن الاستهلاك الدوائي في الجزائر إرتفع بشكل مهم منذ نهاية العشرية الماضية، حيث إرتفع من 568 مليون دولار في سنة 2000 إلى 3206 مليون دولار في سنة 2016، هذا الارتفاع راجع للنمو الديمغرافي المتزايد، وكذا ظهور الأمراض المختلفة و التي سميت بأمراض العصر كأمراض القلب و السرطان و السكر ، مع إستمرار ظهور الأمراض القديمة كالأمراض الوبائية والطفيلية، كما أن التغطية الطبية والصحية الجيدة ونظام التعويض الوطني الفعال ساهما بدورهما في زيادة الاستهلاك الدوائي في الجزائر

إن السوق الوطني للأدوية يشهد تطورا من سنة إلى أخرى غير أنها تظل مرتبطة أساسا في تبعية الإستيراد الذي يمثل 63% من قيمة السوق الوطني و37 % الباقية مغطاة بالإنتاج المحلي و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (01) تطور حجم سوق الأدوية في الجزائر للفترة 2000-2016

الوحدة : مليون دولار

السنة	الانتاج المحلي	الاستيراد	قيمة السوق الوطني	معدل النمو %			الحصة من الإنتاج المحلي	الحصة من الواردات
				الانتاج المحلي	الاستيراد	السوق الوطني		
2000	111.44	457.09	568.53	-	-	-	20%	80%
2001	93.04	492.40	585.44	-19.78	7.17	2.89	16%	84%
2002	106.59	619.80	726.39	12.71	20.56	19.40	15%	85%
2003	100.84	615.48	716.32	-5.69	-0.70	-1.40	14%	86%
2004	225.00	997.17	1222.17	55.18	38.28	41.39	18%	82%
2005	232.40	1107.01	1339.41	3.18	9.92	8.75	17%	83%
2006	455.00	1209.78	1664.78	48.92	8.50	19.54	27%	73%
2007	586.57	1470.20	2056.77	22.43	17.71	19.06	29%	71%
2008	533.90	1900.15	2434.05	-9.87	22.63	15.50	22%	78%
2009	771.32	1784.61	2555.93	30.87	-6.47	4.77	30%	70%
2010	800.00	1721.13	2521.13	3.58	-3.69	-1.38	32%	68%
2011	1050.00	2027.17	3077.17	23.81	15.10	18.07	34%	64%
2012	1150.00	2324.84	3474.84	8.70	12.80	11.44	33%	67%
2013	1340.00	2366.79	3706.79	14.18	1.77	6.26	36%	64%
2014	1173.30	2179.00	3352.30	-12.44	-07.93	-09.65	35%	%65
2015	1201.29	1960.00	3161.29	02.38	-10.05	-05.69	38%	62%
2016	1186.35	2020.00	3206.35	-01.24	3.06	01.42	37%	63%

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على :

MOHAMED WADIE ZERHOUNI, 2013, p23.

www.ons.dz/-Statistiques-Economique

يتضح من خلال الجدول أن حجم السوق الوطني في تزايد مستمر حيث أنه في سنة 2000 كان حجمه يقدر بـ 568 مليون دولار بتغطية محلية 20 %والباقي من الإستيراد، لكن سرعان ما تراجع النمو الكلي للسوق سنة 2003 بمعدل 1.4 %نتيجة للتراجع في حجم الانتاج الوطني بـ 5.69% ، بنسبة تغطية قدرها 14% من السوق الوطني ،وفي سنة 2004 عاود السوق الوطني النمو من جديد بنسبة 41.39% ، نتيجة لتضاعف الإنتاج المحلي بنسبة 55 %محققا نسبة تغطية 18 %، أما الواردات أثرت كذلك بالزيادة من خلال نموها الذي زاد بـ 38 %وبقي هذا النمو مستمرا إلى غاية

سنة 2009 والتي إنخفضت فيها نسبة نمو السوق الوطني إلى 4.77 %نتيجة لتراجع نسبة الواردات بـ6.47 % إثر صدور قانون منع إستيراد الأدوية المنتجة محليا، وبقيت هذه النسبة في تراجع إلى أن أثر على السوق الكلية بتراجع نسبة نموه بـ 1.38 % وهو ما نلاحظه في نسبة التغطية حيث أن التغطية المحلية سجلت زيادة وأصبحت نسبتها 32% مقارنة بالسنوات الماضية ، أما السنوات 2011 و2012 و 2013 عاد نمو السوق إلى عهده السابق من خلال زيادة الانتاج المحلي والواردات من الأدوية في نفس الوقت مع تغطية محلية 36 %من السوق الوطني للأدوية، وفي سنة 2014 تراجعت قيمة السوق الوطني بنسبة 9.65% نتيجة لإنخفاض كل من قيمة الإنتاج الوطني بـ 12.44 %و كذلك قيمة الواردات بـ 7.93% مع تغطية محلية بنسبة 35 % ، كما إستمر تراجع النمو الكلي للسوق الوطني سنة 2015 بنسبة 5.69 % نتيجة لتراجع قيمة الواردات بنسبة 10.05% بسبب صدور قانون يمنع استيراد 357 دواء يتم إنتاجه محليا ، كما تزايد حجم الإنتاج الوطني بـ2.38% مع ارتفاع نسبة التغطية المحلية الى 38%، وفي سنة 2016 ارتفعت قيمة السوق الوطني للأدوية بنسبة 1.42% من خلال ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 3.06% و تراجع لحجم الانتاج الوطني بنسبة1.24% بتغطية محلية بنسبة37%من السوق الوطني للأدوية.

إن الانتاج المحلي ينقسم بين ما ينتجه القطاع العام والمتمثل في مجمع صيدال وما ينتجه القطاع الخاص الذي يمثله المنتجون الآخرين، والجدول الموالي يبين الحصص السوقية للإنتاج المحلي:

جدول رقم (02) تطور حصص القطاع العام والخاص من حيت إنتاج الأدوية للفترة 2000-2016

الوحدة : مليون دولار

السنة	قيمة الانتاج المحلي		الحصة من الإنتاج المحلي	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
2000	48.58	62.86	43.60%	56.40%
2001	58.00	35.04	62.34%	37.66%
2002	60.58	46.01	56.84%	43.16%
2003	67.59	33.25	67.03%	32.97%
2004	85.38	139.62	37.95%	62.05%
2005	75.26	157.14	32.38%	67.62%

2006	83.92	371.08	18.44%	81.56%
2007	82.30	504.27	14.03%	58.79%
2008	142.36	391.54	26.66%	73.34%
2009	139.99	631.33	18.15%	81.85%
2010	120.24	679.79	15.03%	84.97%
2011	132.26	917.74	12.60%	87.40%
2012	133.63	1016.37	11.62%	88.38%
2013	135.06	1204.94	10.08%	89.92%
2014	137.76	1035.54	11.74%	88.26%
2015	140.50	1060.79	11.69%	88.31%
2016	142.05	1044.30	11.97%	88.03%

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على : التقارير السنوية لمجمع صيدال للفترة 2000-2016 ، و معطيات الجدول رقم (01)

يتضح من الجدول أن الحصص السوقية متقاربة للقطاعين في سنة 2000 نتيجة لزيادة نشاط مجمع صيدال من جهة وقلة عدد المنافسين من جهة أخرى والبالغ عددهم تسعة منافسين فقط ، واستمر القطاع العام في احتلال أكبر حصة سوقية من الإنتاج المحلي على مدار ثلاث سنوات من 2001 إلى 2004 وهذا بسبب توسع مجمع صيدال في نشاطاته وزيادة دعم الدولة وكذلك تراجع إنتاج القطاع الخاص نتيجة لتوقف الإنتاج على مستوى بعض المؤسسات ، ولكن بعد سنة 2004 تراجعت الحصة السوقية للقطاع العام من 37.95% لتصل سنة 2016 إلى 11.97% رغم زيادة حجم إنتاجها الذي بلغ سنة 2004 ما يفوق 85 مليون دولار و أصبح سنة 2016 ما يفوق 142 مليون دولار، وهذا راجع لزيادة عدد المؤسسات المنافسة في القطاع و التي تطور عددها ليصبح في سنة 2016 ما يقارب 80 مؤسسة منتجة للأدوية، كل هذا ساهم في نمو انتاج القطاع الدوائي الخاص حيث بلغ سنة 2004 ما يقارب 139 مليون دولار ليصبح في سنة 2016 حوالي 1044.30 مليون دولار .

يتكون الإنتاج المحلي أساسا من الأدوية الجنيسة والتي مدة اكتشافها أصبحت تفوق مدة الحق القانوني لبراءة الاختراع والمحددة بـ 20 سنة منذ بداية اعتماد الاختراع، حيث أن إستهلاك الأدوية الجنيسة شهد إرتفاعا مستمرا خلال الفترة 2004 – 2013 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): نسبة الأدوية الجنيسة و الأصلية في السوق الجزائري للفترة 2004-2013

السنة	2004	2006	2009	2011	2013
نسبة الأدوية الأصلية	68%	65%	65%	65%	65%
نسبة الأدوية الجنيسة	32%	35%	35%	35%	35%

المصدر: حطاب موراد، 2016، ص 228

نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد مستمر في نسبة استهلاك الأدوية الجنيسة في الجزائر حيث كانت تمثل 32 % من الاستهلاك الكلي للأدوية لترتفع الى 35% سنة 2013، مقابل تراجع طفيف في نسبة استهلاك الادوية الاصلية من 68 % سنة 2004 الى 65% سنة 2013، ويرجع ذلك الى سياسة الدولة المشجعة على استهلاك الأدوية الجنيسة من خلال حماية الانتاج المحلي عن طريق منع استيراد المنتجات المصنعة محليا ، أما بخصوص سيطرة استهلاك الادوية الاصلية والتي تمثل 65% من الاستهلاك الاجمالي للدواء في الجزائر فيرجع ذلك الى زيادة السكان و انتشار الامراض المكتشف دوائها حديثا .

وبإعتماد الجزائر على الأدوية الجنيسة في تغطية الطلب المحلي على الأدوية تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في بعض الأنواع من الأدوية والتي من شأنها أن تصدر إلى بعض الدول الأخرى حتى ولو كانت قليلة، والجدول الموالي يبين تطورات صادرات الادوية في الجزائر خلال الفترة 2004-2016

جدول رقم (04) : تطور صادرات الجزائر من الادوية للفترة 2004-2016

الوحدة: مليون دولا ر

السنة	قيمة الصادرات	معدل النمو %
2004	1.44	-
2005	1.30	10.09-
2006	5.19	300.28+
2007	2.96	52.64-
2008	1.73	29.57-
2009	2.72	57.39+
2010	1.39	48.85-

2011	0.94	32.84-
2012	1.82	94.96+
2013	3.51	92.35+
2014	1.87	46.72-
2015	2.48	32.62+
2016	7.14	187.90+

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004 A 2014, office national des statistique - Alger – novembre 2015, p117-118.

http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique

من الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات الجزائر من الأدوية بلغت ذروتها سنة 2016 حيث تزايدت بنسبة 395.83 %عن سنة 2004، كما سجلت سنة 2006 ارتفاعا بنسبة معتبرة تقدر بـ260.41 %عن سنة 2004، أما السنوات الأخرى فكانت قيمة الصادرات من الأدوية ذات قيمة منخفضة،ويتم تصدير المنتجات الجزائرية من الأدوية إلى العديد من البلدان منها المملكة العربية السعودية، المغرب، الأردن، ليبيا ، النيجر، السنيغال، اليمن

III السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الادوية الجزائري

تتدخل الدولة من خلال أدوات سياساتها الصناعية في النشاط الصناعي وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة منها مساعدة الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية و الرغبة في تطوير وخلق صناعات ذات أهمية إستراتيجية ،وبالنظر إلى قطاع الأدوية في الجزائر، تتدخل الحكومة في هذه الصناعة لتنظيم سوق الدواء بهدف حماية المستهلكين بالدرجة الأولى وحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية وخاصة غير المشروعة، وتقليص الواردات والتخلص من التبعية الاقتصادية في مجال الأدوية ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ومواكبة التطورات التي يشهدها سوق الدواء العالمي قامت الجزائر بعدة إجراءات في شكل سياسات صناعية كمايلي :

1.سياسة الأسواق المفتوحة : تتضح معالم هذه السياسة من خلال البرامج الاقتصادية المطبقة إعتبارا من التحول بالاقتصاد الجزائري من إقتصاد مخطط مركزيا إلى إقتصاد ليبيرالي حر قائم على آليات السوق كبديل عن نموذج التسيير المركزي الذي كان سائدا طوال الفترة 1962-1986، فمع مطلع سنوات التسعينات تبنت الجزائر حزمة من الإصلاحات على مستوى الإقتصادي بهدف الانفتاح الاقتصادي، فقامت بعدة إجراءات في شكل سياسات صناعية أفقية بإعتبار أنها تشمل جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الأدوية ،فقامت الدولة بإصدار القانون 90-10 حول النقد و القرض و المنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر و الصادر في 1991/04/14 فوفق ما جاء في المادتين 182،181 فتح هذا القانون الطريق لكل اشكال الشراكة بدون تخصيص ،ثم في 1990/08/07 تم سن القانون 90-16 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء، وبعدها في مارس 1991 صدر المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13 و المتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

أما السياسات الصناعية العمودية المطبقة على قطاع الأدوية في إطار سياسة الاسواق المفتوحة فقد كانت بإزالة الحواجز القانونية التي تقف في وجه القطاع الخاص في مجال الانتاج وذلك بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 92-285 المؤرخ في 06 جويلية 1992 والمتعلق برخص الاستغلال لمؤسسة لإنتاج المنتجات الصيدلانية و/أو توزيعها، من خلال هذا المرسوم تم نهائيا رفع الحصار على القطاع الخاص لصناعة الادوية وهو ما سمح فيما بعد باقتحام الخواص المحليين أو الاجانب لهذا القطاع حيث بلغ عدد المستوردين 218 سنة 2013، و كذلك الشركات المنتجة 80 شركة منتجة محليا سنة 2016.

إن تطبيق هذه الاجراءات أدت إلى فتح السوق أمام الخواص، مما ساهم في زيادة الانتاج المحلي من الأدوية ليبلغ 1186 مليون دولار سنة 2016 وبتغطية محلية 37 % من حجم السوق الكلي، كما أدت هذه الاجراءات إلى تعرض الانتاج المحلي للأدوية الى المنافسة الاجنبية مما يلزم تنظيم سوق الادوية واتخاذ اجراءات حمائية للإنتاج المحلي ودعمه.

2.سياسة الترخيص الصناعي :بعد فتح سوق الدواء أمام المنتجين الخواص والمستثمرين الاجانب ، قامت الجزائر بتنظيم و ضبط قطاع الادوية من خلال اصدار المرسوم 92-284 المؤرخ في 06 جويلية 1992 المتعلق بتسجيل المنتجات الصيدلانية التي تقوم المؤسسات بانتاجها، ووفقا للمادة 04 فإن الدواء الجنيس يعتبر مطابقا للدواء الأصلي عندما تكون لديه نفس التركيب النوعي والكمي من حيث العناصر الفاعلة وبرهنت دراسات ملائمة لقابلية تجهيزه البيولوجي عند الضرورة و تكافئه مع المنتج الأصلي الذي أصبحت براءة إختراعه متاحة لدى كل منتجي الأدوية وهذا لتجاوزه 20 سنة منذ بداية اكتشافها ولا يدفع صاحب الانتاج الحقوق إلى صاحب الاكتشاف ، كما حدد هذا المرسوم شروط ومراحل تسجيل منتوج دوائي مراعاة لأهداف الصحة العامة وتتمثل هذه المراحل و الشروط فيما يلي : **(لحول سامية و راوية حناشي،2016،ص31)**

– التنظيم العام لنظام التسجيل الذي يركز على تسجيل وطني بالإضافة الى الجمع الرسمي للمنتجات الدوائية المسجلة رسميا؛

– طرق تشكيل قرار التسجيل لمنتوج دوائي، هذا القرار صالح لمدة 05 سنوات؛

– طرق فحص طلب التسجيل، ملف علمي شامل ومعاينة؛

– نظام اتخاذ القرار عن طريق اللجنة الوطنية للتسجيل ووزير الصحة؛

– وقت التسجيل الذي يكون خلال 120 يوم كحد اقصى؛

–مقاييس الانسحاب أو تعليق أو نقل أو تجديد قرار التسجيل، وتكون هذه الأخيرة من مهام اللجنة الوطنية للتسجيل.

ولقد تم في سنة 2004 إعداد قائمة للمنتجات الدوائية حسب الشروط الاقتصادية و الظروف السياسية السائدة ، وعرفت هذه القائمة الصادرة من طرف اللجنة الوطنية لقائمة المنتجات الصيدلانية ثلاثة أصناف من المنتجات هي : المنتجات الأساسية و التي تضم قائمتها 700 دواء ذات أولوية قريبة من تلك التي وضعتها المنظمة العالمية للصحة والتي قررت الحكومة تمويل استيرادها، المنتجات المفيدة ذات الدرجة الأولى، والمنتجات المفيدة ذات الدرجة الثانية، كما جددت هذه القائمة في نوفمبر 1998 بإدخال بعض التعديلات المتمثلة في سحب 88 دواء من السوق وتسجيل 176 منتوج جديد و توسيع الاشكال و الجرعات لـ 105 دواء، ولقد وصل عدد الأدوية الجنيسة المسجلة سنة

2004 إلى 138 دواء مقابل 24 دواء أصلي ، وارتفع إلى 252 مقابل 38 دواء أصلي سنة 2005 ، ولقد بلغ إجمالي عدد الأدوية المسجلة 3639 دواء خلال سنة 2005 وفي سنة 2006 بلغ 3705 دواء مسجل منها 867 فقط دواءا جنيسا ، ليستقر عدد الأدوية المسجلة سنة 2015 عند 4200 دواء مسجل، مع سيطرة شركات الأدوية الفرنسية و الاردنية و الايطالية و الاسبانية و السويسرية و الالمانية على سوق الدواء الجزائري بنسبة 70% بإجمالي 3800 دواء مسجل .

3.سياسة دعم الصناعة المحلية : بعد قيام الدولة بتنظيم سوق الدواء وفتحه أمام الخواص سواءا في مجال الانتاج او الاستيراد و الذي أدى إلى غزو الادوية الاجنبية للأسواق المحلية وزيادة حدة المنافسة ، وأصبح لزاما على الدولة تطوير المنتجات المحلية و حمايتها ،حيث اصدرت المرسوم الوزاري رقم 46 المؤرخ في 07 اكتوبر 1998 و المحدد لدفتر الشروط و اجراءات طرح الادوية المستورة في السوق الجزائري حيث ينص في مادته 34 على ضرورة قيام المستوردين الخواص بعمليات استثمارية في صناعة الأدوية في ظرف سنتين من بداية عملية الاستيراد وإن لم يتم ذلك تقوم الوصاية بإقصاء المؤسسة،مساهموها،مديروها من أي نشاط مرتبط بإستيراد المنتجات الصيدلانية ، هذا الأمر أدى إلى تناقص عدد المستوردين بسبب عدم القدرة على الالتزام بنص المرسوم، وفي سنة 2003 تم إصدار تعليمة تتضمن إعفاء بعض المواد الاولية من الرسوم الجمركية ومنع استيراد 128 دواء ينتج محليا ، وفي سنة 2008 تم تحيين دفتر شروط استيراد الأدوية و أصبح يجبر الأجانب على الاستثمار مع المستثمرين المحليين بنسبة لا تقل عن 30%، وفي ديسمبر 2015 تم منع استيراد357 دواء يتم انتاجه محليا ، وفي اطار الرفع من تنافسية مجمع صيدال و توسيع نشاطه في مجال إنتاج الادوية تدخلت الحكومة عن طريق مجلس مساهمات الدولة للمخطط الرباعي للتنمية بالقرار الصادر بتاريخ 17 جوان 2009 الذي يقضي بمنح صيدال قرض إستثماري يقدر بـ 16.7 مليار دينار مصحوبا بجملة من الإمتيازات على غرار الإعفاء من دفع الفوائد المترتبة على القرض لمدة 04 سنوات، كما منحت الحكومة لمجمع صيدال قرض استثماري يقدر بـ1.81 مليار دينار من أجل تمويل انشاء مركز بيوتيكنولوجي، في حين أن هذا القرض يمتد على مدار 20 عاما وبفائدة تقدر بـ 02% فقط يستفيد من خلاله

صيدال من إعفاء لمدة 05 سنوات، واستفاد مجمع صيدال من قرض استثماري آخر يقدر بـ 660 مليون دينار من أجل إنشاء مخبر للبحوث البيولوجية.

بالرغم من كل الأدوات والإجراءات التي استخدمتها الدولة الجزائرية في إطار السياسات الصناعية لتطوير صناعة الدواء و التقليل من التبعية للخارج و تقليص فاتورة الواردات، لم تستطيع تحقيق هذه الأهداف لأن حجم الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 37 % من السوق الوطني للدواء ومازالت الجزائر تعاني من التبعية في مجال الدواء ، لذا تجد نفسها مضطرة لتغطية النسبة الباقية من الاحتياجات الوطنية عن طريق الاستيراد، لهذا تمثل فاتورة الواردات من الدواء تكلفة باهظة على الاقتصاد الوطني وتثقل كاهل ميزان المدفوعات باعتبار أن الدواء يأتي في المقام الثاني في المنتوجات المستوردة من السلع الاستهلاكية بعد واردات المواد الغذائية .

كما تعاني التشريعات الحالية من قصور واضح في ثبات القوانين، حيث اعترفت مصالح وزارة الصحة بأن بنود القانون الخاص بالصحة، والذي يتعلق بالدواء، يعتبر ملغى ومهجور لأن الدولة كانت آنذاك محتكرة لإنتاج وتوزيع واستيراد الأدوية.

IV خاتمة :

تعتبر السياسات الصناعية من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الانشطة الاقتصادية، تستهدف من خلالها التأثير على جميع القطاعات من خلال السياسة الافقية، أو تؤثر على قطاع معين من خلال السياسة العمومية، كما أن تدخل الدولة يتم بإستخدام عدة أدوات وفق الأهداف المحددة للسياسة الصناعية.

إن تدخل الدولة الجزائرية في قطاع الأدوية من خلال السياسات الصناعية ساهم في تطور سوق الأدوية حيث أصبح سوق الدواء هو ثالث أهم الأسواق في إفريقيا بعد كل من افريقيا الجنوبية ومصر بقيمة 3.2 مليار دولار في سنة 2016 و هذا بفضل فتح سوق الدواء أمام الخواص و المستثمرين الأجانب ، كما ساهم تدخل الدولة في رفع قيمة الإنتاج الوطني حيث أصبحت قيمته 1186.35 مليون دولار سنة 2016 وهو مايمثل 37 % من القيمة الكلية للسوق بعدما كانت قيمته111.40 مليون دولار سنة 2000 ولا يغطي سوى 20 % من السوق ،بعد قيام الدولة بتشجيع المنتج المحلي وحمايته من

خلال منع إستيراد الأدوية المنتجة محليا وإجبار الأجانب على الاستثمار مع المستثمرين المحليين بنسبة لا تقل عن 30 % ، وبالرغم من كل هذه النتائج المحققة إلا أن الجزائر مازالت تعاني من التبعية الخارجية في مجال الأدوية وتعتمد على تغطية الطلب المحلي عن طريق الإستيراد بنسبة 63 % .

إن قصور التشريعات وعدم ثباتها أدى إلى تحقيق نتائج ضعيفة رغم المجهودات المبذولة لتطوير الصناعة الدوائية، لذا وجب إعادة النظر في السياسات والإجراءات المطبقة، والقيام بتدعيم المنتجين المحليين وتسهيل عملية الشراكة مع المستثمرين الاجانب من أجل الاستفادة من الخبرات الاجنبية ونقل التكنولوجيا وكذلك إقامة صناعة محلية مما يساهم في رفع تنافسية المنتج المحلي وزيادة الكمية المنتجة والذي يؤدى حتما الى تقليص الواردات.

من خلال كل هذا يتضح جليا مدى ثبوت أو نفي الفرضيات السابقة:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن " تجسدت السياسات الصناعية لقطاع الأدوية في الجزائر في شكل نصوص قانونية وتشريعات تدخلت بها الدولة لتنظيم سوق الدواء" هذه الفرضية صحيحة لأن الدولة الجزائرية تدخلت في قطاع الادوية من خلال القوانين والتشريعات

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن " نجحت الجزائر من خلال السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء وتغطية الطلب على الأدوية من الانتاج المحلي بنسب عالية" هذه الفرضية غير صحيحة لأن الإنتاج المحلي لا يغطي سوى 37 %من الطلب الكلي للأدوية ومازالت الجزائر تعاني من التبعية للعالم الخارجي في مجال الدواء حيث تعتمد في تغطية طلبها المحلي عن طريق الاستيراد وبنسبة عالية.

المراجع

1 باللغة العربية

1- أحمد سعيد بامخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، دار زهران، جدة، السعودية، 1994

2- بن عزرين عزالدين ،**دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة:2000-2012**، مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة ،2012/2011

3- حسين خليل ، **السياسات العامة في الدول النامية** ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2007

4- حطاب موراد ، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة : صناعة الادوية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016/2015

5- روبرت ب .كارسون، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات ومابعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر،1993

6- عبد المجيد قدي ، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003

7- لحول سامية وراوية حناشي، **التوجه بالعناقيد في دعم تنافسية صناعة الدواء كأسلوب للتنمية الصحية المستدامة في الجزائر** ،مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار ، العدد الثالث ، مارس 2016

8- مدحت كاظم القريشي،**السياسة الصناعية و التنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين و المعارضين)**،شبكة الاقتصاديين العراقيين ،العراق ،2012

2 المراجع باللغة الأجنبية

1- Andrew goh, **Towar ds An Innovation-Driven Economy Through Industrial Policy-Making**, the innovation journal, Singapore, Volume 10(3), article 34, 2005

2- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004 A 2014, office national des statistique - Alger – novembre 2015

3- Mohamed Wadie Zerhouni, **Moving towards a North African pharmaceutical market, Institut deprospective économique du monde méditerrané**, magazine building the mediterranean, Septembre 2013

4- https://www.djazairess.com/alahrar/13146 أطلع عليه بتاريخ 2018/05/04

5- http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique أطلع عليه بتاريخ 2018/05/04